اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 03-05-2013 رقم العدد: 17051 رقم الصفحة: 26 مسلسل: 160 رقم القصاصة: 1

عضو المجلس الشريف لـ الأسبوعية :

إشراك المرأة في الشورى مكسب للصوت المعتدل

حوار: عبدالله الدائي

رأى عضو مجلس الشورى سابقا وعضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى الشيخ الدكتور حاتم بن عارف العوني الشريف أن إشراك المرأة في مجلس الشورى خطوة تمثل أمورا عديدة منها: إيصال لصوت المرأة ورأيها إلى مصنع الأنظمة والقرارات، إعادة الحق إلى نصابه، بعدم إقصاء المرأة عن أحد ميادينها، بيان للموقف الإسلامي الصحيح من المرأة، والذي لا ينتقص إنسانيتها ولا قدرتها على العطاء، مكسب للصوت المعتدل في تجاه الأصوات المتشددة.

ودعا في حوار مع «عكاظ» إلى الاهتمام بآراء أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة وتضمينها في الفتاوى، لافتا إلى أن هناك تشديدا أحيانا على الآراء الأخرى وكأنها آراء باطلة لا يمكن الأخذ أو العمل بها.. فإلى التفاصيل:

● نبدأ من النقطة الأخيرة، كيف تقيمون تجربتكم في الشورى؟

●● كانت تجربة ثرية ومفيدة لي، زادتني معرفة وخبرة، ووسعت من مداركي، وسمحت لي بمشاركة زملاء مميزين خلال دورتين (تماني سنوات) وجهات النظر المتعددة تجاه كثير من القضايا.

● وكيف تتوقع مستقبل عمل المجلس؟

●● أتوقع له مزيدا من التطور والفاعلية، بإذن الله.

● لكن كيف ترى إشراك المرأة في المجلس؟

●● هذه الخطوة تمثل أمورا عديدة منها: إيصال لصوت المرأة ورأيها إلى مصنع الأنظمة والقرارات، إعادة الحق إلى نصابه، بعدم إقصاء المرأة عن أحد ميادينها، بيان للموقف الإسلامي الصحيح من المرأة، والذي لا ينتقص إنسانيتها ولا قدرتها على العطاء، مكسب للصوت المعتدل في تجاه الأصوات المتشددة.

القضايا الملحة

● وما هي القضايا الملحة التي ينبغي أن يهتم بها المجلس في قادم الأيام؟

●● توفير تملك الإسكان للمواطنين بالأسعار التي تدخل تحت قدرتهم، معالجة مشكلة البطالة، دعم الجهات الرقابية في محاربة الفساد المالي والإداري.

نظرة المجتمع

● كيف تقرأ نظرة المجتمع للمجلس ولما يقدمه؟

●● الناس يكلفون المجلس فوق صلاحياته، والمجلس مقصر في إبراز إنجازاته!

د. حاتم العوني

اسم المصدر : عكاظ

التاريخ: 03-05-2013 رقم العدد: 17051 رقم الصفحة: 26 مسلسل: 160 رقم القصاصة: 2

فالمجلس افضل من ظن الناس فيه، ودون ما يستحق من صلاحيات.

● أما وقد انتهت عضويتك في الشورى، اختلفت نظرتك إلى المجلس عما كانت عليه في السابق؟

●● لم تختلف ابدا، فرأيي المذكور انفا عن المجلس هو ما قلته منذ سنوات في قنوات فضائية، وفي حوارات صحفية، يوم كنت في المجلس، واقوله اليوم بعد انتهاء عضويتي فيه.

انتقاد المجلس

● هل ترون أن الهجمة التي يتبناها البعض بانتقاد عمل المجلس مبررة فيما يتعلق بالموضوعات والقرارات والفاعلية؟

●● بعضها غير مبرر، وكنت اقرأ بعض تلك الهجمات، واستغرب من بعد بعضها عن النقد الموضوعي المنصف، وبعضها مبرر، لكن المؤاخذ فيها ليس الاعضاء! لأن الاعضاء يعملون ضمن الصلاحيات الممنوحة لهم. وإنما المؤاخذ فيها نظام المجلس الذي ما زال ينتظر صلاحيات وتطويرا يزيد من درجة فاعليته، ومن قدرته على القيام بمهمته التشريعية والرقابية.

● كيف تجد مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في المجلس وتأثيرها على الحراك الدائر تحت قبته؟

●● تأثيرها ليس قويا، لكننا كنا نقبل ونحرص على كل وجهة نظر، ما دامت ذات مستند عقلاني مقبول.

● لكن هل تتوقع أنك أرضيت طموحك إبان عضويتك في المجلس؟

لم أرض طموحي، فالطموح دائما فوق القدرة الحقيقية على العطاء، ووطني ودِيني وأمتي يستحقون منا أكثر بكثير مما نقدمه لهم.

● قبل أن ننتقل إلى النقاط الأخرى في الحوار، نود معرفة الوجهة المقبلة لكم وعملكم بعد المجلس؟

●● رجعت إلى جامعتي أم القرى لأمارس عملي الذي لم انقطع عنه حتى اثناء عضويتي في المجلس، وهو التدريس والإشراف والمناقشة للرسائل العلمية والبحث والتأليف.

المذهب والفتاوى

● ننتقل إلى محور آخر، اعتدنا في فتاوى بعض مؤسسات الفتوى اعتمادها على مذهب دون غيره، ماتعليقكم؟

●● حقيقة ادعو إلى تضمين أقوال الأئمة الأربعة وآرائهم في الفتاوى الصادرة عنها، لأن تلك الجهات لا تشير في العادة إلى ذلك، بل ربما خرجت الفتوى وفيها شيء من التشديد على الآراء الأخرى وكأنها آراء باطلة لا يمكن الأخذ بها أو العمل بها.

قد تكون هذه الآراء لكبار فقهاء المسلمين من الأئمة الأربعة وقد تكون من الآراء المعتبرة السائغة التي لا يمكن إنكارها وبالتالي الوقوع في خلل اجمع العلماء على انه خلل وهي قضية الإنكار على مسائل الخلاف المعتبر التي يسوغ فيها الاجتهاد والتي اتفقت الأمة على انه لا يجوز الإنكار فيها.

هب لو ان حنبليا رأى مالكيا يعمل عملا يرى انه محرم والمالكي يراه جائزا فلا يجوز للحنبلي ان ينكر على المالكي في هذه المسالة مادام أن خلافه معتبر وسائغ ضمن الشروط التي ذكرها العلماء للخلاف السائغ.

واقول هنا، ليس مجرد وقوع الاختلاف يقتضي أن الخلاف سائغ ولذلك يفرق العلماء بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف، فنحن نتكلم عن مسائل الاجتهاد وهي التي يسوغ فيها الخلاف، فالمقصود انه لا يجوز ان تلغى هذه ولا يصح، وعادة الناس يفهمون ان هذه الفتوى صدرت على القول الراجح ويفهمون ان معنى الراجح المقطوع به ولا يفهمون أن معناه قد يكون راجحا عن عدد من العلماء ومرجوحا عند غيرهم، وانه يحق لغيرهم ان يفتي بخلاف هذه الفتوى مادام ان الخلاف فيها سائغ».

> **تأثير مواقع التواصل غير قوي**

> **لا يجب أن تبقى ضوابط الفتوى مفتوحة**

واستشهد هنا بقولي شيخ الإسلام ابن تيمية والقرافي بعدم جواز الإلزام بشيء من الأقوال التي يكون فيها الخلاف معتبرا، كما انه لا يجوز للعالم ان يلزم برأي واحد.

واذكر هنا قصة الإمام مالك عندما طلب منه ابو جعفر المنصور ان يجعل كتابه الموطأ وفقهه دستورا للدولة العباسية فرفض الإمام مالك ذلك واذنه بان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختلفوا وتوزعوا في البلدان وان فقههم يقدم في البلدان والأمصار الإسلامية وانه لا يمكن إلزام الناس بقول واحد من آراء الخلاف المعتبر، ولم يكن هناك على مر التاريخ الإسلامي إلزام برأي واحد من آراء الخلاف المعتبر.

قصر الفتوى

● لنعد قليلا إلى الوراء، ولعله يحضرني هنا الأمر الملكي الكريم الخاص بقصر الفتوى على هيئة كبار العلماء.. برأيكم كيف ترون هذا الأمر خصوصا في زمن تعددت فيه الآراء، وبات الكثيرون يتكلمون بلا دراية أو علم؟

د. حاتم بن عارف العوني

●● استطيع ان اقول باختصار إنه حفظ للدين من تطاول الجهلة، فلقد جاء قرار خادم الحرمين الشريفين (وفقه الله تعالى) في وقته، حفظا للدين من تطاول الجهلة وانصاف المنتقفين عليه، ولا شك أن هذا القرار ستتبعه قرارات أخرى تعززه وتجعله واضحا في الواقع العملي، وهذا القرار وما ستتبعه من قرارات عملية ستقوي من اداء هيئة كبار العلماء، بما سيجعلها أقدر على القيام بالأعباء الجليلة لهذا القرار الكبير، وسوف تظهر آثار هذا القرار في الأيام المقبلة، والتي لا يمكن أن تخالف سياسة خادم الحرمين الشريفين التي قامت على الحوار والانفتاح، والتي لا نواجه الفكر إلا بالفكر.

وفي قراءتي لقرار الملك ما ينبغي أن نجمع بينه وبين سياسة الملك السابقة، ونجمع بينه وبين أحكام الإسلام المجمع عليها؛ لأن قراره (وفقه الله) قرار إسلامي، جاء لخدمة الإسلام، فلا يمكن أن يُفهم بما يعارض هذا الأساس الثابت، فمن أحكام الإسلام المجمع عليها: أن الاختلاف المعتبر لا يجوز إنكاره، ولا إلزام الناس بقول من أقواله.

وفي ذلك يقول الإمام النووي: «الاختلاف في استنباط فروع الدين منه، ومناظرة اهل العلم في ذلك، على سبيل الفائدة وإظهار الحق، واختلافهم في ذلك، ليس منهيًا عنه، بل هو مأمور به، وفضيلة ظاهرة، وقد أجمع المسلمون على هذا، من عهد الصحابة إلى الآن».

ويقول احد علماء المالكية في ذلك، وهو الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم الشهير بابن لب الغرناطي، وذكر خلافا في مسألة من المسائل الفقهية: «وهب أن ثم قولا بالمنع او الشدة، فإذا أخذ الناس بقول مخالف لقول آخر، فلم يختلف العلماء انهم لا يجرحون بذلك، ولا يفسقون ولو كان هذا (يعني) لو كان العلماء يجرحون ويفسقون من أخذ بقول من الاختلاف المعتبر) لكان اختلاف العلماء من اعظم المصائب في اهل الإسلام، فسادا وشتاتا وطعنا، يكفر بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا، وكان يؤدي إلى تفريق الكلمة، وإطفاء نور السنة والجماعة؛ ولا سيما والخلاف اكثر من الوفاق. يقول تعالى: فاسألوا اهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، وقد علم سبحانه انهم يختلفون ... (ثم قال بعد نقله لما يشهد لذلك): وهذا يقتضي ان المجتهد لا يضلل غيره بمخالفته في اجتهاده، وإنما الضلال: ان يعمل الرجل بالشيء على مخالفة اعتقاده من تحليل او تحريم، حتى يقدم على ما يرى انه يعصي به، كان اعتقاده عن اجتهاد او عن تقليد».

ومن أحكام الإسلام المتعلقة بالاختلاف المعتبر التي لا يصح فهم قرار الملك بخلافها: ان الأقوال المعتبرة لا يجوز لأحد ان يمنع من الإفتاء بها ولا العمل بها، لا اجتهادا ولا تقليدا؛ إلا في حالة واحدة، سيأتي التنبيه عليها.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد سئل عمن يقلد بعض العلماء في مسائل الاجتهاد، فهل ينكرُ عليه؟ ام يُهْجر؟ وكذلك من يعمل بأحد القولين؟ فأجاب «الحمد لله: مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه، ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه.

وإذا كان في المسألة قولان: فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلد بعض العلماء الذين يُعتمد عليهم في بيان ارجح القولين».

بل لقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع على ذلك، فقال: «وليس للحاكم وغيره ان يبتدئ الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ وإلزامهم برأيه واعتقاده، اتفاقا، فلو جاز هذا، لجاز لغيره مثله، وافضى إلى التفرق والاختلاف».

ونقل الإجماع على ذلك إمام الحرمين ابو المعالي الجويني، ثم قال: «فلا ينبغي ان يتعرض الإمامُ (يعني الحاكم) لفقهاء الإسلام، فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الاحكام، بل يقر كل إمام ومتبعيه على مذهبهم، ولا يصدهم عن مسلكهم ومطلبهم».

وتحدث عن ذلك جمع من العلماء، وكلهم ينص على ان القول من الاختلاف المعتبر لا يجوز لأحد ان يمنع الناس من الإفتاء او العمل به اجتهادا او تقليدا، ولذلك فلا يصح ان يفسر بعض الناس قرار الملك الذي جاء لإعزاز الدين وأهله بما يخالف الدين وإجماع أئمة المسلمين، بل هذا فيه أبلغ الإساءة لقرار الملك.

إذن فينبغي ان نفهم قرار خادم الحرمين الشريفين على انه يمنع من الإفتاء بالأقوال الشاذة غير المعتبرة، ويبقى ان تحديد القول الشاذ من غيره له ضوابطه المعلومة، لا يصح ان تبقى هذه الضوابط مفتوحة لتشدد او تفلت؛ ليمارس هؤلاء تصفية الأقوال حسب أهوائهم ورغباتهم: إلى معتبرة وغير معتبرة، وشاذة وغير شاذة.

أما متى يجوز المنع من العمل بالقول من الأقوال المعتبرة؟ فالجواب أن الأصل في كل قول معتبر انه مباح، والمباح حلال طيب ، والحلال الطيب لا تترتب عليه مفسدة، وخروجه عن هذا الأصل الأصيل لا يكون إلا في حالات طارئة وقليلة جدا. وفي هذه الحالات الطارئة والقليلة يجوز منع العمل بالقول المعتبر للمصلحة العامة، ولكن يجب أن نعلم أن هذا المنع خلاف الأصل، وإذا أمكن إزالة المفسدة الطارئة على العمل بالقول المعتبر فيجب ذلك علينا، ليعود العمل بالقول المعتبر مسموحا به نظاما كما كان مسموحا به شرعا.

> **لا بد من تضمين آراء المذاهب في الفتاوى**

هذه احكام شرعية متعلقة بالخلاف، لا يصح فهم قرار خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) إلا من خلالها، ولا يحق لأحد أن يسيء إلى قراره الإسلامي بادعاء مخالفته للإسلام.

التشنيع على الفتوى

● تظهر علينا بعض الأحيان أصوات تجرم من يفتون بغير المساند والمتعارف لديهم، هل هذا الفعل يستحق التشنيع أم أنه أمر طبيعي؟

●● مواقف الإلغاء قد تصدر من العلماء والعوام وقليلي العلم، فإذا صدرت من العلماء فهذه أشد من أن لو جاءت من عامة الناس لان العلماء يفترض انهم الأعرف بعدم جواز إلغاء الخلاف المعتبر، وان يكون لديهم دليل بين الخلاف المعتبر وغيره ولا يمكن إلغاؤه، أما موقف عامة الناس فهم ينطلقون من الإلف، فلا شك ان الإنسان إذا الف شيئا فإنه يعتاده حتى لو كان باطلا، وإذا اعتاد على شيء من الحق صار اشد تعصبا حتى لو كان القول الآخر لو وجه من النظر والخلاف المعتبر، وبالتالي يتأكد أن يكون العلماء قدوة للعامة إذا أنكروا شيئا بخلاف العادة أن يبينوا للناس وإن رجحوا خلافه لكن لا يشنعون أو ينكرون على قائله، وينكلمون كلاما منصفا ويستشعرون بانه لو كان العالم السابق الذي يعظمه الجميع حيا ماذا سيكون قولهم، لو كان الأئمة الأربعة أحياء هل يستطيع أحد أن يواجههم ويرد قولهم ويقول لهم لابد أن تفتوا بالفتوى السائدة لدينا في المملكة؛ فلنرعى حرمتهم أموالنا كما لو كنا سنرعى حرمتهم ومكانتهم احياء، لاشك أن مكانتهم عالية والأدلة التي يستدلون بها استدلالات قوية في صلاة الجماعة وغيرها، هؤلاء أئمة الإسلام الذين يقتدي بمذاهبهم فقهاء المسلمين منذ ١٢ قرنا حتى اليوم، ولا يمكن ان نلغي أقوالهم لمجرد الساند.